ثالثا: ميراث وتحولات بوش الاستراتيجية وخاصة فى الإدارة الثانية

١- لمعرفة حدود الفرص الاستراتيجية أمام إدارة أوباما، لابد من معرفة ودارسة تبلور أبعاد القيود الإستراتيجية التى تم خلقها خلال إدارة بوش الأولى، وماذا صنعت الإدارة الثانية لبوش من سياسات للتعامل الفعال من اجل إضعاف هذه القيود. بصفة عامة، شهدت دوائر صنع قرارات الأمن القومي فى الفترة الثانية ٢٠٠٤-٢٠٠٨ بعض التغيير الاستراتيجى، سواء فيما يتعلق بالأدوار المتوقعة لنفس الأشخاص، أو بالتغيير فى وضعيات القوى المؤثرة، أو بالتغيير فى الأشخاص والسياسات.

فبداية يمثل التغير فى وضعية الرئيس الأمريكي نفسه أهم جوانب التغيير فى بيئة الأمن القومي، ولكن الرئيس بوش يتمتع بوضعية خاصة، فهو أول رئيس منذ عام ١٩٢٨ يحقق سيطرة جمهورية على الحكومة الفيدرالية – البيت الأبيض ومجلس الشيوخ ومجلس النواب – فى الفترة الثانية. وقد شهدت السنة الأولى من الفترة الثانية للرئيس بوش عددًا من الفضائح، تتعلق بممارسات إدارته فى مجال حقوق الإنسان فى جوانتنامو، والسجون السرية فى أوربا، وفضيحة لويس ليبي مدير مكتب نائب الرئيس، وفضيحة التجسس على المكالمات الخارجية، وغيرها. ولكن هذه الفضائح لم تتمكن من السيطرة على المشهد السياسي مثلما تمكنت فضيحة ووتر جيت أثناء الولاية الثانية للرئيس نيكسون، أو مثلما تمكنت فضيحة مونيكا لوينسكي فى الفترة الثانية للرئيس كلينتون. حيث استطاع بوش أن يصور نفسه فى أذهان الأمريكيين كرئيس للأمن القومي ورئيس "فى حالة حرب"، ولذلك كان الجمهور العام على استعداد لأن يغفر له ما لم يغفره لرؤساء آخرين. ولكن مشاغل سنوات الفترة الثانية قلصت من الناحية العملية الطموح الفعلي للإدارة، وصعب على الرئيس الانخراط فى أجندة واسعة المدى على نحو ما مكنته الفترة الأولى من رسم إستراتيجيات كبرى؛ فقد شمل التغيير في دوائر صنع قرار الأمن القومي فى الفترة الثانية تبديل علاقات القوى والنفوذ بين أهم وزارتين معنيتين بسياسات الأمن القومي، وهما: وزارتا الدفاع والخارجية؛ فخلال الفترة الأولى ترددت كثيرا أنباء الخلاف أو الصراع فى الرؤى بين وزارة الدفاع ووزارة الخارجية وبين وزير الدفاع دونالد رامسفيلد ووزير الخارجية كولن باول، حيث سيطر على وزارة الدفاع رؤية أيديولوجية، دفع إليها المحافظون الجدد من المدنيين بالوزارة (من أمثال باول وولفويتز نائب وزير الدفاع، ودوجلاس فايث وكيل وزارة الدفاع لشئون السياسات، أو بمكتب نائب الرئيس ديك تشيني وخصوصا مدير مكتبه لويس ليبي). وقد بلغ هذا الصراع حدًا، اعتبره البعض يشير إلى أزمة حكم داخل إدارة بوش، بالنظر إلى ما عانته عملية صنع القرار من اختلال وظيفي، ومن ذلك أن مجلس الأمن القومي، المعني باتخاذ قرار الحرب، تم تجاوزه فى ظل إدارة بوش، وهو ما دفع البعض بوصف إدارة بوش بحكومة "العصابة"، التى يقودها تشيني ورامسفيلد، مع مستشارة الأمن القومي حينئذ كوندليزا رايس. وخلال ولاية بوش الأولى كانت السياسة الخارجية الأمريكية غير متسقة، بسبب الخلاف بين

دونالد رامسيفيلد وبول وولفويتز وجون بولتون وكيل وزارة الخارجية لشئون مراقبة التسلح والأمن الدولي – من المحافظين الجدد المتشددين من ناحية، وكولن باول ونائبه ريتشارد أرميتاج، من المعتدلين من ناحية أخرى. ولم يعارض باول ولا أرميتاج حربي افغانستان والعراق، ولكنهما انحازا بشدة للوسائل الدبلوماسية التقليدية، التي يتحيز لها موظفو وزارة الخارجية الأمريكية ومسئولو وكالة المخابرات الأمريكية، والقائمة على هياكل التحالفات التقليدية مثل الناتو والمؤسسات الدولية مثل الأمم المتحدة. وقد تصادم باول مرارا مع نائب الرئيس ديك تشيني ووزير الدفاع دونالد رامسفيلد حول العراق وإيران وكوريا الشمالية والصراع الفلسطيني الإسرائيلي. وفى الفترة الثانية، جرى تغيير شبه متعادل فى وزارتي الدفاع والخارجية، فبينما استقال كولن باول ونائبه ريتشارد أرميتاج وعدد من مسئولي وزارة الخارجية من أصحاب الرؤى الواقعية الجديدة، بقي دونالد رامسفيلد وديك تشيني فى منصبهما، لكن تم إدخال تغيير جوهري بإبعاد شخصيتين مدنيتين من المحافظين الجدد فى وزارة الدفاع، وهما بول وولفويتز ودوجلاس فايث، وكلاهما كان له نفوذه الطاغي وقراءته الخاصة للأحداث، ودوره المؤثر فى رسم سياسات البنتاجون والسياسة الأمريكية فى مرحلة ما بعد ١١ سبتمبر.

٢- الجديد الذي كان له التأثير الأساسي فى تحولات سياسات الأمن القومي فى الفترة الثانية لإدارة بوش هو تعيين مستشارة الرئيس لشئون الأمن القومي كوندوليزا رايس وزيرة الخارجية. وتأكيدا على نفوذ رايس، يشير البعض إلى إنها امتلكت "أذن الرئيس"، وهو ما لم يكن يمتلكه كولن باول، وامتلاك رايس لهذا النفوذ الخاص جعلها وزيرة خارجية قوية وموثوقا بها، لها ذات قدرة على مواجهة ما كان يسمى بـ محور "تشيني – رامسيفيلد". ولم تقتصر التغييرات، فى إدارة بوش الثانية على وزارتي الخارجية والدفاع، حيث طال التغيير أيضا وكالة المخابرات الأمريكية المركزية، ففي ١٢ نوفمبر ٢٠٠٤ استقال نائب مدير الوكالة جون ماكلوخلين، وتبعه بثلاثة أيام استقالة نائب مدير العمليات ستيفين كابس، ونائبه الأول مايكل سلوسيك، وهو ما أدى إلى استقالة عديد من كبار مسئولي الوكالة، منذ استبدال مدير الوكالة السابق جورج تينيت بـبورتر جوس العضو الجمهوري ورئيس لجنة الاستخبارات فى مجلس الشيوخ، ولم يقتصر التغيير داخل الوكالة على الأشخاص فقط، وإنما شمل أيضا مدونة السلوك. قام مدير الوكالة الجديد بورتر جروس بتعميم مذكرة على كافة موظفي الوكالة، شدد فيها على أن مهمتهم الأساسية هى "دعم الإدارة وسياستها"، وحذرهم من أن يكونو من النوع المنتقد، وأن يراعوا الابتعاد عن الظهور بمظهر المتصدي بالمعارضة. وكانت وزارة الخارجية ووكالة المخابرات المركزية خلال الإدارة الاولى تضم مجموعة شديدي العراك ضد بناء مفهوم الإمبراطورية الأمريكية طبقًا لمفهوم المحافظين الجدد، وكانت معارضتهم لبوش تنبع بدرجة كبيرة من الوضع في العراق بسبب سياسة، رأوا أنها تجاهلت عمدًا الأوضاع المعقدة للعراق وللشرق الوسط فى العموم. وتحركت لمصلحة خشنة، تؤمن بأن الولايات المتحدة يمكن أن تحدد طريقها بالقوة وحدها. وعكست تلك

التعديلات رغبة بوش فى الحفاظ على تماسك إدارته الثانية من خلال تعيين الموالين له فى المواقع الحساسة. وتأكيدا لذلك، يرى البعض أن جميع أعضاء الوزارة الأمريكية قد اختيروا بواسطة الرئيس نفسه بناء على درجة الولاء والطاعة، التى أظهروها خلال فترة رئاسته الأولى. ولم ينسحب ذلك على وزارة الخارجية ووكالة المخابرات المركزية فقط، وإنما أيضا على الهيئات الأخرى، مما يشير إلى رغبة الرئيس فى فرض سيطرته على هذه الهيئات وتقليص الانتقادات المحتملة لسياساته بين أعضاء إدارته. وقد توقع كثيرون أن تؤدي هذه التغييرات إلى تشكيل إدارة منسجمة خلف أجندة صارمة للأمن القومي، تصب فى مصلحة رؤية وزير الدفاع دونالد رامسيفيلد ونائب الرئيس ديك تشيني، ولكن بسبب علاقة كوندليزا رايس بالرئيس، عادت اليها الملفات التي أتى عليها البنتاجون وتم تحجيم دور وزير الدفاع فى الشئون الخارجية ليعود لاختصاصه الدقيق كوزير دفاع، على خلاف ما كان عليه الواقع فى الفترة الأولى. لقد كشفت رايس عن أداء مختلف فى وزارة الخارجية، فحسن اطلاعها على العالم الخارجي من خلال جولاتها العديدة؛ مما مكنها من فهم ما يتطلع إليه العالم من قيادة أمريكية عالمية معتدلة. وكان البعض يتوقع أن بقاء رامسفيلد وتشيني سيكون علامة على الاستمرارية وليس التغيير، وأن قدوم رايس سيدعم سيطرة الفكر الأيديولوجي على مجمل الإدارة، وإنها ستتولى مهمة قمع أى نقد محتمل لسياسة إدارة بوش من داخل صفوف جهاز الخدمة الخارجية. ولكن ممارسات رايس خلال السنة الأولى أكدت قدرتها على تبني خط آخر جديد. وفي إطار ذلك، لاحظ البعض أن الإدارة انتقلت إلى مزيد من الواقعية، وأرجعوا ذلك إلى تصورات وزيرة الخارجية ذاتها، واستدلوا على ذلك بأن الإدارة التى التزم رئيسها بمحاربة "الطغيان" فى خطابه بمناسبة تنصيبه للولاية الثانية فى يناير ٢٠٠٥، تعاملت بسياسة مزدوجة، تدعم "الطغيان" بحيث أصبح "احتضان الطغيان هو القاعدة بدلاً من أن يكون الاستثناء فى السياسة الخارجية الأمريكية، استنادًا إلى نماذج تعامل الإدارة مع كل من الصين وكوريا وإيران والسلطة الفلسطينية وإسرائيل. لكن الدور الرئيسي الذي تلعبه كوندليزا رايس هى أنها جعلت القرار بشن الحرب والاندفاع العسكري أكثر خضوعًا للواقع الدولي، وليس فقط أسيرًا للأطروحات الأيديولوجية للمحافظين الجدد، على العكس من نهج الإدارة الأولى التى سعت إلى السيطرة على الواقع، من خلال عدم تقديم الصورة الحقيقية له بهدف ملاءمة السياسات المتبعة مع الأخطار المتوهمة.

٣- لا يمكن اكتمال فهم عمق التحولات الإستراتيجية فى إدارة بوش الثانية إلا مع تنصيب روبرت جيتس وزيرا للدفاع خلفا رونالد رامسفلد، الحليف الكبير لديك تشينى نائب رئيس الجمهورية اليمينى. قاد كلا من كوندليزا ريس ووبرت جيتس الإدارة لتقترب كثيرا إلى المواقف الجمهورية التقليدية، وتبتعد رويدا عن المواقف الجمهورية لليمين الحافظ. سبب وساعد على ذالك حصول الديمقراطيين على أغلبية مقاعد مجلسي النواب (الكونجرس) والشيوخ الأمريكي وحكام الولايات الأمريكية والمجالس المحلية في الانتخابات النيابية الأمريكية التي بدأت في ٢٠٠٦/١١/٧؛ حيث حصل الديمقراطيين على ٢٢٩

مقعدا علي الأقل من مقاعد الكونجرس البالغ عددها ٤٣٦ مقعدا وعلي ٥١ مقعدا من مقاعد مجلس الشيوخ البالغ عددها ١٠٠ مقعدا وعدد ٢٨ مقعدا من مقاعد حكام الولايات الأمريكية البالغ ٥٠ مقعدا ومعظم مقاعد المجالس المحلية. ويمثل حصول الديمقراطيين علي الأغلبية في مجلس النواب انحسارا لنفوذ وسيطرة الجمهوريين المطلقة علي قرارات البيت الأبيض، والتي بلغت ذروتها منذ عام ٢٠٠١ حيث كان الجمهوريون يمثلون الأغلبية فى مجلس النواب، بالإضافة الي تمتعهم بأغلبية مجلس الشيوخ لمدة ١٢ عاما متتالية منذ عام ١٩٩٤ ماعدا فترة قصيرة. وبذلك تعود الولايات المتحدة إلى عهد الحكومات المنقسمة مجددًا؛ إي أن يحكم البيت الأبيض رئيس من حزب يخالف حزب الأغلبية في الكونجرس الامريكي، وهي فترات تتسم بالشد والجذب وتعطل التشريعات حيث يتصارع الرئيس والمشرعون علي صنع السياسات وفي القلب منها السياسة الخارجية، التي صارت المجال الحيوي الرئيسي لتحدي سلطة الرئاسة بعد ورطة العراق. وكان خروج رونالد رامسفلد من الإدارة الأمريكية بإعلان استقالته بعد ظهور نتائج الانتخابات البرلمانية الأمريكية نتيجة طبيعية لحالة الاحتجاج السياسي والعسكري والمدني علي نتائج سياسته الدفاعية خارجيا، وآثارها علي الشأن الداخلي الامريكي، ونتيجة قراراته المعاكسة للرأي العام الامريكي. وقد صدر في أول تصريح له عقب إعلان استقالته، "أنه قرر الاستقالة من منصبه إثر تغير البيئة السياسية عقب فوز الديمقراطيين بانتخابات التجديد النصفي للكونجرس الأمريكي"، وأضاف رامسفيلد في تصريحه المقتضب بمقر وزاره الدفاع الأمريكية البنتاجون ان الكونجرس سيكون مختلفا والبيئة أيضا ستكون مختلفة خاصة مع اقتراب الانتخابات الرئاسية بعد عامين. وأشار إلى أن هذه الفترة سيكثر فيها التنافس بين الحزبين؛ مما يعني أن الاستقالة ستكون الأفضل بالنسبة للجميع ومن جانبها". جاء رامسفيلد الي الإدارة الأمريكية في عهد الرئيس جورج بوش الابن كوزير للدفاع لتطبيق أفكاره لتحرير العسكرية الأمريكية من قيود البيروقراطية العسكرية، التي تميزت بها سيناريوهات الحرب الباردة، لتكون العسكرية الأمريكية أكثر رشاقة وسرعة في الانتشار ومدعمة بتكنولوجيا متقدمة تناسب حروب القرن الـ٢١. وقد نجح في تطوير الفكر الاستراتيجي العسكري الامريكي؛ ليعمل علي مبدأ التنسيق المشترك لإمكانات الأفرع المتعددة للقوات المسلحة، وليس على مبدأ الإمكانات الفردية للأسلحة. كما اهتم بفكرة تكوين المجموعات الصّغيرة من الكوماندوز، والتي يمكن أن تستخدم الذّخيرة الذكية الدّقيقة المرسلة من بعد من الطائرات لإيقاع الهزيمة بالخصوم المحتملين. وقد كانت كل من أفغانستان والعراق حقلا للتجارب ومجالاً لتطبيق نظريات رامسفيلد للحرب المستقبلية. كان لأسلوب إدارة رامسفلد أثره السئ بسبب تجاهله بصورة سيّئة للآراء المعارضة، كما انه كان متسلّطًا وبذيئًا، كما أنه اعتاد عرض أفكاره بخصوص عمليات الإصلاح الإداري فى وزارة الدفاع، وعمليات إعادة الهيكلة والتنظيم في صورة منشورات، يتم توزيعها من أسفل لتصل إلى كبار المساعدين في البنتاجون، حتي أنه اقترح مؤسسة بديلة للبنتاجون، لديها القدرة والسرعة الكافية لشن الحرب العالمية علي الإرهاب. كان استمرار وجود رامسفيلد في الإدارة الأمريكية مع

الوضع التحكمي الجديد للديمقراطيين في الكونجرس ومجلس الشيوخ يعني المواجهة العدائية بين الإدارة واللجان التشريعية في الكونجرس ومجلس الشيوخ، مثل لجنة خدمات القوات المسلحة، وتعرضه للمساءلة أمام اللجان الفرعية، التي ستدقق وتحاسب الإدارة الأمريكية علي نتائج سياساتها العسكرية في العراق. صرح الرئيس جورج بوش في يوم الأربعاء ٢٠٠٦/١١/٨ وقبل الحسم النهائي لنتيجة الانتخابات البرلمانية الأمريكية، أنه في إطار الاحتياج لخلق منظور جديد لحسم جدلية الحرب العراقية، قرر استبدال رونالد رامسفيلد وزير الدفاع في الإدارة الأمريكية والمخطط الرئيسي للحرب العراقية بالدكتور ربورت جيتس المدير السابق للمخابرات الأمريكية.

٤- وجاءت أهم ملامح التحول فى سياسات الأمن القومي فى ظل إدارة بوش الثانية فى التوجهات التالية: أولاً، الاتجاه للواقعية، ثانيا، نسبية تطبيق "عقيدة بوش"، ثالثا، العودة إلى منطق التحالفات والشرعية الدولية، رابعا، محاربة الطغيان كقضية أمن قومي، خامسا، عقيدة جديدة للبنتاجون تتمثل فى مكافحة الإرهاب مع ردع العدوان. أولاً- الاتجاه إلى الواقعية، انطلقت سياسات الأمن القومي فى الفترة الأولى للرئيس بوش من رؤية أيديولوجية للواقع الدولي لا تأخذ فى الاعتبار هذا الواقع كما هو، وإنما الواقع المتصور أو المتخيل. وأكد المحافظون الجدد أن الولايات المتحدة عليها أن تستخدم قوتها العسكرية القصوى لصالح "وضوحها الأخلاقي". ومنذ قدوم إدارة بوش الابن، انصرف الحديث فى واشنطن من التعاون الدولي والالتزام البناء والمجتمع الدولي إلى الحديث عن "تغيير النظام" و"الحرب الوقائية" و"تحالفات الراغبين" و"التفوق الأمريكي"، وتم رفض وانتهاك واستبعاد الاتفاقيات والأعراف والمعاهدات الدولية على أساس إنها تقوض قوة الولايات المتحدة وتعرقل رسالتها. وتركز هذا التحول فى التخلي عن منهج "تغيير العالم أخلاقيًا" إلى الواقعية أو التعامل "مع العالم كما هو"، فقد تم استبدال المحافظية الجديدة بـ "الواقعية الجديدة" حتى داخل البيت الأبيض. تراجع بوش عن الراديكالية فى السياسة الخارجية حتى صارت السياسة الخارجية فى فترة بوش الثانية تبدو أكثر واقعية. ونعى بعض المحافظين الجدد "ثورة بوش"، وصاروا يرون أنها فقدت حيويتها على التغيير، وهذا ما ذهبت إليه دانييلا بليتكا من "مؤسسة اميركان إنتر برايز"، معقل المحافظين الجدد. ويرجع البعض جذور هذه التحولات إلى ما قبل عامي ٢٠٠٤، ٢٠٠٥، فقد أورد عالم السياسة الشهير جوزيف ناي، إشارة بالغة الدلالة فى محاضرة له مع نيوت جينجريتش فى عام ٢٠٠٣، حين رأى أن التحالف داخل الإدارة بين ما أسماه المحافظين الجدد والويلسونيين (أنصار الحرب من أجل السلام) الجدد والجاكسونيين (أنصار الحرب من أجل أمن أمريكا العالمى)، ينهار على إثر نتائج الحرب فى العراق. من الناحية الموضوعية فإن التحول الى الواقعية يحدث استجابة لردود الفعل القادمة من الواقع الحقيقي كرد فعل على تطبيق سياسات الواقع الافتراضي؛ فنتائج تطبيق القراءات الأيديولوجية والنظريات الأكاديمية فى البيئات الإقليمية (العراق مثلا) أرجعت صدى معاكسا يؤدي إلى إعادة صياغة القناعات والإستراتيجيات القائمة في عقل صانع القرار. وعلى سبيل المثال، فإن الوضع في

العراق والخسائر التي مني بها الجيش الأمريكي أضافت تعديلات وقناعات جديدة، عملت على تفكيك القراءة الأيديولوجية للواقع؛ خاصة فيما يتعلق بفتح الجداول الزمنية والآماد والآجال المطلوبة لفرض الاستقرار، على نحو ما ورد بوثيقة "الإستراتيجية القومية للنصر في العراق". كما أن نتائج تطبيق سياسات الإصلاح الاقتصادي ونشر الديمقراطية بالشرق الأوسط، والتي أثمرت عن فوز حركة حماس في الأراضي الفلسطينية، وعن ثقل برلماني للإخوان المسلمين في مصر سوف تؤدي إلى قناعات جديدة بخصوص أفكار نشر الديمقراطية. ولا شك في أن تعامل إدارة بوش الثانية مع فوز حركة حماس هو أكبر دليل على مثل هذا التغيير؛ ففي البداية أعلنت اعتراضها على مشاركة الحركة في الانتخابات باعتبارها – وفقًا – لها – حركة "إرهابية"، ولكنها تعاملت مع الفوز الكاسح للحركة بواقعية، وبدأت في طرح مطالب وشروط التعامل معها؛ مما اكد إمكان فتح الباب للحوار السياسي مع الحركة، وهناك مثال أخر وهو تعامل الولايات المتحدة مع إيران، وهو التعامل الذى استسلمت فيه تمامًا للاتحاد الأوروبي، وكان مثيرًا ما كشفه وزير الخارجية البريطاني الأسبق جاك سترو من أن كوندليزا رايس فوضته أن ينقل للإيرانيين – في اجتماع بجنيف في مايو ٢٠٠٥ – تنازلين: الأول تعلق بتوقف الولايات المتحدة عن معارضة انضمام إيران إلى منظمة التجارة العالمية، والثاني استعدادها لاستئناف بيع قطع غيار الطائرات إلى طهران. هكذا، فإن الواقع الإقليمي والدولي يولد قناعات جديدة، تحدث ثغرات وفجوات في الإستيراتجية المغلقة، التي تم إطلاقها في الفترة الدولى. أحد أهم التحولات في إطار أيديولوجية ما يمكن تسميته بـ "عباء الاستيراتيجية" وتعني أن كل طرح أيديولوجي يهزمه الواقع الذي أنتجه. وتم فرض الواقع الجديد على إستراتيجية التعامل مع العراق كأرضية لمكافحة الإرهاب؛ حيث أضحت الولايات المتحدة الآن مسئولة عن تجربتين هما أفغانستان والعراق، وهو ما يفرض عليها التزامات عديدة. كل ذلك دفع إلى تفكيك الأيديولوجيا التي وجهت سياسات الأمن القومي خلال الفترة الأولى إلى مجموعة جديدة من الوقائع التي تصبح منفصلة إلى حد كبير عن التصور الأولى للإستراتيجية. وتطورت الإستراتيجية الدفاعية للجيش الأمريكي فى ظل روبرت جيدز؛ لتصبح قائمة على أرضية من الحركة والتغيير، وليس على الجمود على نحو ما تفرضه التحديات والتهديدات من الأنماط الجديدة غير التقليدية للأمن القومي.

٥- ذكرنا أن من أهم ملامح التحول فى سياسات الأمن القومي فى ظل إدارة بوش الثانية فى التوجهات التالية: أولا، الاتجاه للواقعية فى التعامل مع المشكلات الدولية. والآن نتعامل مع التوجه الثانى، وهو: نسبية تطبيق "عقيدة بوش". يمثل مبدأ "الحرب الاستباقية" أو "الإجهاضية" أو "الوقائية"، أو ما أسمي بـ "عقيدة بوش" عماد إستراتيجية الأمن القومي لإدارة بوش في الفترة الأولى، وهو من أكثر المبادئ التي ثار بشأنها الجدل؛ لأن هذا المبدأ طرح خلال حربي أفغانستان والعراق. وقد تم شن الحربين كعمل أمريكي انفرادي؛ مما أصبغ مبدأ بوش بطابع هجومي وبتفسير أحادي لمصادر التهديد. ومثلت تجربة الاحتلال العسكري للدولتين عبئا على المبدأ. وربما هذا هو ما يدفع

البعض لاعتبار مبدأ بوش قد تآكل أو تصدع أو مات، وربما المقصود هنا هو صعوبة تكرار تجربة الاحتلال العسكري والانفرادي بشكل خاص. يؤكد فرانسيس فوكوياما أن "عقيدة بوش تبدو متثاقلة في فترة ولايته الثانية، ومن غير المحتمل أن يبقى لها تأثير دائم على السياسة الخارجية الأمريكية في الإدارات المقبلة، سواء كانت جمهورية أو ديمقراطية. وأفضل طريقة لتقدير ما إن كانت "عقيدة بوش" ستطبق من جديد في المستقبل، هو معرفة إلى أي حد ستكون الولايات المتحدة مستعدة للتدخل مرة أخرى بشكل انفرادي لإسقاط النظام في دولة مارقة تنشر السلاح النووي؟ والإجابة تأتى من إدارة بوش نفسها، التي تخلفت بعيدا عن المواجهات العسكرية مع كل من كوريا الشمالية وإيران لمصلحة مناهج متعددة الأطراف، مما يدل على أن عقيدة بوش لن تحيا في فترة بوش الثانية". من ناحية أخرى، فرق جون لويس جاديس المؤرخ الامريكى المعروف للعلاقات الدولية بين "الاستباق" و"الإجهاض"، على أساس أن الاستباق يعني القيام بعمل عسكري ضد دولة على وشك شن هجوم (وهو أمر مشروع قانونيا)، أما "الإجهاض" فيعني بدء الحرب ضد دولة قد تفرض مثل هذه الأخطار عند مرحلة مستقبلية محددة. ويرى جاديس أن الجديد هو دمج إدارة بوش بين المفهومين، فكان التمييز القديم بين "الاستباق" و"الإجهاض" أحد الضحايا الكثر لـ ١١ سبتمبر. ويؤكد أن هذا المبدأ وجد ليبقى، ولكنه دعا إلى مزيد من الإقناع للراى العام، لأن تدعيم النفوذ لا يستلزم القوة فقط، ولكن يستلزم أيضًا غياب المقاومة، أو بتعبير كلاوزفيز "الاحتكاك"، فأى فرد قام بتشغيل سيارة أو مركبة يعلم حاجتها للتشحيم، والذي دونه سوف تتوقف السيارة عاجلا أو آجلا، وهذا كان مفقودا خلال فترة إدارة بوش الأولى، أي قدر مناسب من الاهتمام لمكافئ للتشحيم في الإستراتيجية، وهو الإقناع. ومن الناحية الرسمية، لم يصدر عن إدارة بوش ما يلغي أو يبطل الإجهاض أو "عقيدة بوش". ويلاحظ هنا أن هذه العقيدة لم يتم تطويرها من خلال وزارة الخارجية، التي تقلص دورها في عهد كولين باول، وإنما من خلال وزارة الدفاع بالأساس، وتؤكد الوثائق العسكرية الصادرة عن وزارة الدفاع التطوير والتعميق في "عقيدة بوش" من منظور التفكير العسكري، وتعميق النظريات التي ترسخ تلك الإستراتيجية، بل إن مختلف وثائق وزارة الدفاع تضع هذه العقيدة من المسلمات، التي يجري تطوير القدرة الدفاعية والعسكرية الأمريكية على أساسها، ومن ثم عملت في وزارة الدفاع على هدي "عقيدة بوش" حتى تولى روبرت جيتس وزير الدفاع الجديد. كان من الصعب تغيير العقيدة عمليًا، فانتهى الامر ببزوغ رايس إلى إخضاعها تمامًا إلى وزارة الخارجية. إذن ظلت "عقيدة" بوش قائمة، ولكن كانت "نسبية" في تطبيقها، وصارت تحتاج إلى حالات فجة وصارخة، أو حالات على درجة من الضعف تمثل إغراء لواشنطن، ولم تكن عقيدة مطلقة تجاه كل الأعداء والتهديدات، بل وبدأ تطوير من داخل العقيدة نزولا على وقائع عالم متغير، كما تقلصت النزعة للاحتلال العسكري لاعتبارات عملية.. فحينما تعرضت سوريا للضغط الشديد بعد تقرير ميليس، وصعدت إيران لهجتها ودخلت إلى مواجهة مع أمريكا من خلال تصريحات الرئيس الإيراني بشأن ضرورة نقل إسرائيل إلى أوروبا وإنكار المحرقة؛ مما دفع بالمسألة

النووية الإيرانية للواجهة، وكان هناك تصور فى العالم العربى بين بعض القوى السياسية العربية بالاستعداد والترحيب بقدوم المارينز، كما لاحظنا أن عقيدة بوش تحولت الى تطبيق سياسات العزل الدبلوماسى والاستراتيجى وليس الغزو، ولم يأت المارينز. وقصة العلاقات الأمريكية السورية الإيرانية هى قصة طويلة، تقول لنا باختصار إن أمريكا فضلت استخدام آليات الضغط الاقليمى الدولى والمناورات الدبلوماسية وبناء التحالفات الإقليمية للردع؛ أى العودة للدبلوماسية متعددة الأطراف كأساس لتغيير السلوك الدولى ورأينا هذا فى توافق المعتدلين فى العالم العربى الذى قادته رايس. فى قول دقيق تقلصت النزعة العسكرية الأحادية والاحتلال العسكري في ظل فترة بوش الثانية، وتم السعى بدلا من ذلك إلى عزل الدول والأنظمة، وتغيير سلوكها على غرار تغيير سلوك النظام الليبي وسلوك النظام السودانى.

٦- حددنا أن من أهم ملامح التحول فى سياسات الأمن القومي فى ظل إدارة بوش الثانية فى التوجهين التاليين: أولا، الاتجاه للواقعية فى التعامل مع المشكلات الدولية، وثانيا، نسبية تطبيق "عقيدة بوش".. الآن، دعنا نتعامل مع التحول الثالث، وهو العودة الى التحالفات الرسمية التقليدية والشرعية الدولية. واحد من أكثر الجوانب التي يمكن الحديث عن تراجعها ضمن "عقيدة بوش" هو العمل الأحادي أو الانفرادي ضد التهديدات والأخطار، بغض النظر عن التحالفات التقليدية أو الشرعية الدولية. كان الرئيس بوش واضحًا فى خطابه عن حالة الاتحاد في عام ٢٠٠٢، حين أكد عزمه على العمل منفردًا أو مع حلف تقوده الولايات المتحدة عندما يمتنع المجتمع الدولي عن مواجهة تهديدات قائمة، عندما قال: "لن أنتظر توقع الأحداث، بينما تتجمع الأخطار. لن أقف مكتوف الأيدي بينما يقترب الخطر أكثر وأكثر". وقد اندفع الرئيس بوش إلى ذلك تحت تأثير قناعات راسخة في واشنطن لدى المحافظين الجدد، الذين يعتقدون بأن الشرعية يجب أن تتأثر بأثر رجعي، بدلا من أن تدفع بقرار من مجلس الأمن. ورأى المحافظون الجدد فى إدارة بوش أنها تلعب دور "المهيمن الخيِّر"، الذي يقدم السلع العامة التي لا يستطيع تقديمها باقي المجتمع الدولي. والحقيقة أن مبدأ الحادية أو العمل الأحادي فى عقيدة بوش من أهم الجوانب، التي تثير بعض الخلاف، فمنذ البداية لم تطرح الإدارة التخلي عن الأحلاف أو العمل خارج التحالفات كمنهج في القيادة الدولية، وإنما أعلنت أنها ستقوم بتفعيل تلك التحالفات حين تعتقد أهمية تفعيلها، وطبقا لرؤاها الخاصة وتصوراتها للتهديد، ولكن بشروعها بغزو العراق دون قرار من مجلس الأمن، ظهر التحرك الأمريكي وكأنه عمل انفرادي، وربما يكون الجانب الأهم هو ورؤية وزارة الدفاع رامسفيلد (السابق)، وفي مقال له بعد أحداث ١١ سبتمبر بشهرين ونصف الشهر بعنوان "نمط جديد من الحرب" تحدث رامسفيلد عن طبيعة الأحلاف المطلوبة في الحرب على الإرهاب، مؤكدًا أن: "هذه الحرب لن يشنها تحالف كبير موحد، يسعى للهدف المحدد بإلحاق الهزيمة بمحور قوى معادية، وبدلا من ذلك ستشمل تحالفات عائمة متبدلة لدول عدة، يمكن أن تتغير وتتخذ أشكالا مختلفة. وفي هذه الحرب ستقوم المهمة بتحديد التحالف وليس العكس". إذن كان التصور في وزارة الدفاع منذ البداية أن طبيعة الحرب ضد الإرهاب

تقتضي "تحالفات عائمة" وليس "تحالفات مستقرة" على غرار التحالفات التقليدية مثل حلف الناتو، وهي تحالفات تفرضها "المهمة" و"المصلحة" وليس تحالفات "القيم" أو "العقائد"؛ لذلك كان هجوم رامسفيلد الشديد على دول أوروبية أعضاء فى حلف الناتو مثل فرنسا وألمانيا لرفضهما غزو العراق، ووقوفهما ضد صدور قرار من مجلس الأمن يجيز الغزو. ولعل هذه هي نقطة التغير الرئيسية في فترة بوش الثانية، فالجديد ومنذ نهاية فترة ولايته الأولى في أواخر ٢٠٠٤، أخذ الرئيس بوش في إعادة تحالفات بلاده وعلاقاتها الدولية، على خلفية تصاعد خسائر الحرب في العراق، فأخذ يستقبل القادة الدوليين بانتظام باحثًا عن مشاركة دولية أكبر فى إعادة الإعمار. ودعا الأمم المتحدة للقيام بدور أكبر من الدور المفترض بها القيام به. وقد لجأت الولايات المتحدة إلى الاتحاد الأوروبي في المفاوضات النووية مع إيران، كما كانت إدارة بوش حريصة على تأسيس المواجهة مع سوريا على قرارات مجلس الأمن، والتنسيق مع فرنسا في هذا الشأن. ويمثل هذا أمرا مغايرا لما كان عليه الحال في فترة بوش الأولى؛ فالرئيس الذى تحدى قواعد العلاقات الدولية، وتخلى عن التحالفات التي وقعها أسلافه، وتشكك في فائدة الأمم المتحدة والمؤسسات الدولية الأخرى، قام بزيارة أوروبا فى عام ٢٠٠٥ أربع مرات بأن "العالم سوف يكون في حالة أفضل، وأن الولايات المتحدة سوف تكون فى حالة أفضل، وان أوروبا ستكون في حالة أفضل، عندما نعمل سويا. وقد لاحظ البعض أنه بينما كان بوش عند بدء الحرب ينهج نموذج ريجان (التصرف الانفرادي) أكثر من نموذج والده الرئيس بوش، فإنه فى أعقاب الحرب منذ أواخر عام ٢٠٠٤ شرع فى الأخذ بنموذج والده أكثر في سعيه إلى استعادة تحالفات الولايات المتحدة. ولا شك أن هذا النهج يرتبط بفكر رايس، فمنذ الأيام الأولى لتنصيبها كوزيرة للخارجية، أكدت أمام لجنة العلاقات الخارجية بمجلس الشيوخ في ١٨ يناير ٢٠٠٥ أن "تفاعلنا مع العالم يجب أن يكون حوارًا وليس "مونولوج". وأن الولايات المتحدة يجب أن تستخدم "الدبلوماسية للمساعدة في خلق توازن قوي فى العالم في مصلحة الحرية، ووقت الدبلوماسية الآن. ولا يعني ذلك أسبقية الحفاظ على التحالفات القديمة على "عقيدة بوش" بشأن الحرب الإجهاضية بصفة خاصة؛ فإذا تعارض العمل بفكرة الأحلاف المستقرة مع رؤية الإدارة لأخطار وتهديدات حالة ووشيكة، فلن تفقد الإدارة القدرة على الفعل. وقد تتبع إدارة بوش تكتيكات أكثر ذكاء من خلال توريط الأوروبيين معها فى أحلاف وعمليات مستقبلية ذكية لا تسقط الأنظمة، ولكن تحاصرها على الدوام.، فبينما كان الرئيس بوش يتحدث عن الأمم المتحدة كدعاية دولية حيوية لنجاح إستراتيجية للنصر في العراق، فإن مساعده في نيويورك كان يهدد بخنقها، وفي الوقت الذى أصرت فيه الولايات المتحدة الأمريكية، على تعاون سوريا الكامل مع لجنة التحقيق حول اغتيال الحريرى، بل حذرت من أنها قد تضطر إلى العمل خارج الأمم المتحدة. وهنا تم تأسيس عقيدة كوندليزا رايس حول انماط الدبلوماسية القهرية؛ من أجل تحويل النظام الدولى وهى مختلفة تماما عن مفاهيم رامسفيلد.

٧- ونأتى للمَعْلَم الرابع فى سياسة الأمن القومى عند إدارة بوش الثانية، وهو محاربة الطغيان كقضية

أمن قومي. كان من أهم سياسات الأمن القومي في الفترة الأولى للرئيس بوش ما طرحه حول مبادرة الشرق الأوسط الكبير، الداعمة للإصلاح السياسي والديمقراطية فى المنطقة، حيث جدد بوش التزامه بدعم الحرية والديمقراطية ومحاربة "الطغيان" وذلك فى خطاب تنصيبه للفترة الثانية في يناير ٢٠٠٥، وأكد في هذا السياق العلاقة بين الحرية على الأرض الأمريكية والحرية في الخارج، فقد ذهب بوش إلى أن "بقاء حريتنا فى بلادنا يعتمد بشكل متزايد على نجاح الحرية في البلدان الأخرى. لذلك فإن سياسة الولايات المتحدة هى السعي إلى ودعم نمو الحركات والمؤسسات الديمقراطية في كل بلد وثقافة، بهدف نهائي هو إنهاء الطغيان في عالمنا". وفي خطاب الاتحاد لعام ٢٠٠٦ ربط الرئيس بوش بين أمن الولايات المتحدة المستقبلي وإنهاء الطغيان، قائلا: "إن أمن أمريكا المستقبلي يعتمد على إنهاء الطغيان"، ومؤكدا إن "كل خطوة نحو الديمقراطية في العالم تجعل بلدنا أكثر أمنا". وفي كلمتها أمام لجنة العلاقات الخارجية بمجلس الشيوخ في ١٨ يناير ٢٠٠٥، قالت كونداليزا رايس: "أحد أنصع دروس التاريخ ان العالم سيكون أكثر أمنا وأمريكا ستكون أكثر أمانا عندما وحيثما تسود الحرية"، مؤكدة على الصراع ضد أيديولوجيا الطغيان والرعب". وقد أكدت وزيرة الخارجية فى كلمتها أن العالم يجب ان يطبق ما أسماه ناتان شارانسكي اختبار ميدان البلدة: ويتمثل فى لو أن شخصا لا يستطيع أن يمشي وسط ميدان البلدة، ولا يستطيع ان يعبر عن آرائه او آرائها من دون الخوف من الاعتقال والسجن، أو الإيذاء الجسدي، حينئذ، فإن هذا الشخص يعيش فى مجتمع الخوف، وليس مجتمعًا حرًا. وأكدت رايس: "نحن لا يمكن أن نرتاح، قبل أن يحقق كل فرد يعيش فى مجتمع الخوف حريته". ويبدو أن رايس هى التي أقنعت الرئيس بوش بأفكار ناتان شارانسكي (السجين السياسي السوفيتي السابق الذي تحول إلى سياسى إسرائيلي محافظ)، حتى أصبح شارانسكى هو ملهم أفكار الرئيس بوش بشأن الحرب على الطغيان. لقد قرأ بوش كتاب شارانسكي: قضية الديمقراطية "قوة الحرية في التغلب على الطغيان والإرهاب"، ودعاه الى البيت الأبيض في نوفمبر ٢٠٠٤ ليتحدث معه عن أفكار كتابه. وقال الرئيس بوش لـ "سي إن إن": "هذا الكتاب... يلخص كيف أشعر". ويتناول الكتاب المحافظين "الواقعيين" الذين يركزون على الحفاظ على الاستقرار والمصالح اليومية بدلا من الدفاع عن قضايا نبيلة مثل الديمقراطية. ومثل شارانسكي، فإن الموقف الفلسفي للرئيس بوش هو "النقيض لوالده"، على حد قول كينيث أدلمان مسئول سابق في إدارة ريجان وأمين سر تشيني، فبينما أعلى الرئيس بوش الأسبق من قيمة الاستقرار على الحرية فى الموقف من استقلال أوكرانيا، فإن الرئيس بوش السابق الذى يريد أن يكون "زعيما للتغيير". وهناك العديد من التقارير التي شجعت إدارة بوش على السير قدما في هذا الطريق، فقد قامت مجموعة مستقلة برئاسة مادلين أولبرايت، برعاية مجلس العلاقات الخارجية في ٢٠٠٥ بإعداد تقرير للبحث فيما إذا كان دعم الديمقراطية يحقق المصالح المفضلة للولايات المتحدة فى الشرق الأوسط.. ورغم أن الديمقراطية تنطوي على مخاطر محددة، فإن رفض الحرية يحمل مخاطر بعيدة المدى أكثر خطورة. لكن كما هو الحل مع مبدأ الاستباق، فإن محاربة الطغيان ظلت مبدأ

نسبيا غير مطلق، ذلك أن الهيئات الإقليمية ونتائج التطبيقات المختلفة قد تأتى بنتائج ضد المصالح الأمريكية، ومن ثم فإنها تفرض على الإدارة قناعات جديدة. ويبدو صحيحا ما رآه البعض من خضوع التطور الديمقراطي في المنطقة العربية للعبة الضغط المتبادل بين الحكومات العربية والولايات المتحدة. وبهذا المعنى، تظل السياسة الأمريكية ساعية إلى دعم الإصلاحات السياسية وتقليص وضعية الأتوقراطية، بتأكيدها ان كل بلد له ديمقراطيته وطريقته الخاصة فى الديمقراطية على حد تأكيد رايس فى لقائها بالجامعة الأمريكية بالقاهرة في ٢٠٠٥/٦/٢٠ بجعلها خاضعة للظروف الخاصة بكل دولة، ويتيح التحكم بها عند الحاجة. والآن ننتقل الى المَعْلم الخامس والأخير فى تحولات إدارة بوش الثانية، والمتعلق بعقيدة البنتاجون العسكرية والاستراتيجية.

٨- ويشير المَعْلم الخامس والأخير فى سياسة الأمن القومى عند إدارة بوش الثانية إلى عقيدة البنتاجون. ربما يتضح مما سبق أن هناك تحولاً كبيرًا في إستراتيجية الأمن القومي الأمريكى، أو أن هناك تراجعًا عن قناعات ما بعد ١١ سبتمبر، فلم يصبح مبدأ "محاربة الطغيان" حتى نهاية إدارة بوش جزءًا من عقيدة وزارة الدفاع؛ إذ توضح الوثائق الأخيرة للبنتاجون خلال أعوام ٢٠٠٥ و٢٠٠٦ و٢٠٠٧ و٢٠٠٨ عن استمرارية القناعات الخاصة بالحرب على الإرهاب ولكن بوسائل مختلفة، فتم استمرار تأكيد:

١- "أن أمريكا أمة فى حرب"، أى إن حرب تدخلها أمريكا هى حرب طويلة المدى، وأن هزيمة التطرف يتوقع أن تتطلب عقودًا من العمل.

٢- "عدم إمكانية التنبؤ بالتحديات الأمنية في ظل بيئة متغيرة"، وفى هذا السياق تم استخدام عبارات مهمة، مثل: "يمكننا تحديد الاتجاهات، ولكن لا يمكننا التنبؤ بأحداث معينة بدقة"، "علينا أن نخطط والمفاجأة في عقولنا"، علينا التحول من نموذج "التخطيط القائم على التهديد" إلى نموذج "التخطيط القائم على القدرات"..

٣- "هناك حدود سياسية لمفهوم السيادة"، حيث لا يمكن الاحتماء بالحدود والسيادة كمتراس تتحصن به الدول لتعتبر نفسها حرة في القيام بأنشطة تفرض تهديدات ضخمة على مواطنيها، أو جيرانها أو بقية المجموعة الدولية..

٤- "إن الحرب الاستباقية أساس عقيدة الدفاع"، ويمثل ذلك مع تأكيد وثائق الوزارة على استمرار العمل الانفرادي، إذا كان ذلك ضروريًا.

كما أكدت تقارير البنتاجون المختلفة أن هناك قدرًا كبيرًا من الاستمرارية والتراكم والتعميق لأفكار وزارة الدفاع، وتمثلت فى القيم التالية، وهى:

١- طمأنة الحلفاء والأصدقاء بشأن هدف الولايات المتحدة وقدرتها على الوفاء بالتزاماتها الأمنية..

٢- إثناء القوى المعادية عن التجهيز أو تبني برامج أو عمليات يمكن أن تهدد المصالح الأمريكية أو مصالح الحلفاء أو الأصدقاء..

٣- ردع العدوان من خلال توفير ونشر القدرة، التى تتمكن من التصدي الساحق للهجمات، وفرض عقوبات صارمة على القدرة العسكرية لجيش الخصم وبناة التحتية الداعمة.

٤- إلحاق الهزيمة الماحقة بأى خصم فيما لو فشل الردع.

ولا يمكن لهذه القيم أن تعمل بكفاءة فى سياق أن الجيش الأمريكي صار "ممطوطا" إفى افغانستان والعراق وغيرها من الدول؛ الأمر فى السنوات الاخيرة من الإدارة أدى بها الى إدراك مبدأين استراتيجيين، وهما: أولاً، أن "بقاء الحرية في بلدنا يعتمد بدرجة كبيرة على نجاح الحرية فى الخارج"، وثانيًا، وأن "الانتخابات هى أكبر شاهد عيان على مجتمع حر، ولكن الانتخابات وحدها غير كافية"، وهذا فتح الباب لعودة الدبلوماسية فى السيطرة على مقتضيات الدفاع القومى، وربما لهذا جاء روبرت جيتس ليقود وزارة الدفاع لخلفيته المخابراتية والدبلوماسية والعلمية. الان فى نهاية هذه المقالات نرى بوضوح أن إدارة بوش الثانية عملت كمقدمة طبيعية وضرورية لإدارة اوباما. فالتحول فى الاستراتيجية لم لا يأت فجأة، بل يتكون على مهل بصرف النظر عن مدى إدراك القيادات الاستراتيجية فى المنطقة العربية والشرق الأوسط لهذه الحقيقة. وربما كانت دول الهامش العربى، وهى: إيران وإسرائيل وتركيا وإثيوبيا بشكل عام أكثر حساسية بالتغيرات البطيئة، التى حدثت فى واشنطون خلال إدارة بوش الثانية من الدول العربية بشكل عام. أما بشأن الدول العربية، فالسعودية كانت أسبق من مصر فى التأكد من حقيقة التحولات فى الأمن القومى الأمريكى، وربما يرجع ذلك الى أن مصر فى ذلك الوقت منهكة بشكل شبه شامل على جبهتين، وهما: جبهة الإصلاح الداخلى وجبهة التوازن الإقليمى. الامر الذى جعلها مشغولة بفنيات وتكتيكات الحرب على الجبهتين، فى وقت كانت الدبلوماسية المصرية فيه مشغولة بأفكار غير خلاقة فى رؤية التحولات العالمية والأمريكية مما أضعف دور الجهاز الدبلوماسى، كمدخل حاسم فى صناعة القرار القومى الاستراتيجى الكلى، فأدى ذلك إلى علو لمؤسسات أخرى سواء تجارية أو أمنية أو إدارية للموارد القومية كالكهرباء والمياه. وفى سلسلة المقالات القادمة، نحلل محاولات إدارة أوباما من الاستفادة من تحولات إدارة بوش الثانية، وإلى أى مدى أن ما نراه يمثل عالمًا دبلوماسيًا واستراتيجيًا جديدًا، ومدى ما لمصر أن تحققه فى ظل ذلك لإشباع أمانيها القومية وتحقيق أمنها القومى.